

التاريخ: 2012/ 5/22

الرقم: 173-2012-D

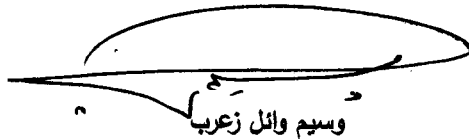
السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
دائرة الإفصاح

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة العادي

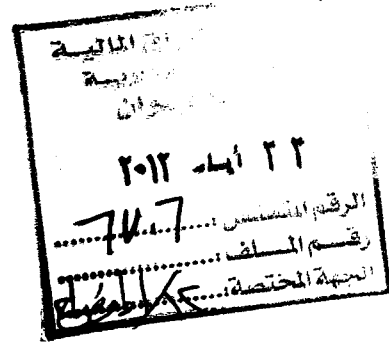
تحية طيبة وبعد،،

بالإشارة إلى الموضوع اعلاه نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة لشركتنا والمعتمد من عطفة مراقب الشركات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير


وسيم وائل زعرب

نائب رئيس مجلس الادارة / المدير العام



محضر اجتماع الهيئة العامة السادس
لشركة داركم للاستثمار م.ع.م
المنعقد يوم الخميس الموافق 2012/4/26



عملا بأحكام قانون الشركات عقدت الهيئة العامة اجتماعها العادي السادس في تمام الساعة الثالثة عصر يوم الخميس الموافق 2012/4/26 في قاعة فندق بريستول - عمان.

وقد حضر الاجتماع السيد غسان ضمهر مندوبا عن عطوفة مراقب عام الشركات والسيد محمد الكركي مندوبا عن السادة ارنست ويونغ. وقد ترأس الاجتماع السيد كفاح احمد المحارمه رئيس مجلس الادارة، حيث رحب بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد غسان ضمهر ومندوب السادة ارنست ويونغ السيد محمد الكركي والسادة المساهمين الحضور.

ثم اعطى السيد كفاح احمد المحارمه الكلمة للسيد غسان ضمهر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات لإعلان النصاب وقانونية الاجتماع.

قدم السيد غسان ضمهر الشكر للسيد كفاح احمد المحارمه وأعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ان (18) مساهما يحضرون الاجتماع من اصل (1300) مساهم ويحملون ما مجموعه اصاله (3,024,427) سهما ووكالة (2,862,061) سهما وبما مجموعه بالأصالة والوكالة (5,886,488) سهما اي ما يعادل 58.86% من راس مال الشركة المدفوع بالكامل (10,000,000) دينار/سهم، وبأنه قد حضر الاجتماع كامل اعضاء مجلس الادارة لشركة داركم للاستثمار م.ع.م وعددهم (7) اعضاء، وبين انه قد قام حسب القانون بالتحقق عن ان الشركة قد قامت بإرسال الدعوات والإعلان عن الاجتماع في الجرائد الرسمية والإذاعة حسب القانون، وبهذا فإنه يعلن بان هذا الاجتماع قانوني وكل ما يصدر عنه من قرارات تعتبر ملزمة للشركة.

وطلب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد غسان ضمهر من رئيس الجلسة السيد كفاح احمد المحارمه تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الاصوات والبدء بجدول اعمال الاجتماع، وقد أعلن السيد كفاح احمد المحارمه رئيس الجلسة تعيين السيد عامر سالم كاتباً للجلسة والسيد قنحي سليمان وماجد التعمري مراقبين لفرز الاصوات.

فتقدم رئيس الجلسة السيد كفاح احمد المحارمه بتوضيح بعض النقاط للسادة المساهمين الحضور والأمور التي عمل مجلس الادارة وإدارة الشركة خلال عامي 2011-2012 على الانتهاء منها وبين ان خسائر الشركة لعام 2011 والبالغة 1,137,000 دينار تقريبا تعود للأسباب التالية:

- اراضي الشركة والتي كانت تمتلكها الشركة بموجب وكالات عدلية غير قابلة للعزل وفي ظل الظروف التي مرت بها الشركة من شح السيولة والنقد عملت الشركة ممثلة بمجلس ادارتها وإدارة الشركة على الحفاظ على حقوق الشركة والمساهمين، وبان إدارة الشركة قد عملت على نقل ملكية وتسجيل كافة اراضي الشركة باسم الشركة التابعة والمملوكة بالكامل لها "شركة المساندة العقارية" خلال العام 2012، وبالتالي اصبحت جميع ممتلكات الشركة مسجلة باسمها تسجيلا قانونيا.
- اسناد قرض عرب كورب والبالغ 750000 دينار والذي تم المساهمة به من قبل الشركة والذي كان من المفروض ان يكون في ارباح استثمارات الشركة ولكن الجميع يعلم بتعثر شركة عرب كورب وعدم التزامها بتسديد مستحقات مالكي الاسناد خلال الفترة الماضية، حيث ان مجلس الادارة قد قرر اخذ مخصص بكامل قيمة الاسناد لمزيدا من الشفافية، مع العلم بوجود قضية مقامة ضد شركة عرب كورب من قبل امين الاصدار السادة بنك الاسكان للتجارة والتمويل.
- ذمة شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية البالغة حوالي 982000 دينار لصالح الشركة ومن خلال المباحثات وإطار التعاون بين الشركتين تم تحصيل كامل قيمة الدين خلال العام 2012 من خلال التسوية والاتفاقية الموقعة بين الشركتين حيث تم تحصيل جزء من الذمة نقدا وباقى المبلغ تم تسويته بأراضي في مشروع النصر / القويسمة

- تخفيض المصاريف تم تخفيض عدد موظفي الشركة الى ثمانية موظفين فقط وتم تخفيض المصاريف الداخلية للشركة من 388 الف دينار الى 148 الف دينار.

ان الشركة خلال العام 2012 ومن خلال خطتها المستقبلية وتوجهها تضع امام عينها بتنوع مصادر الدخل والاستثمار للشركة ولما يدعم مسيرة الشركة نحو الافضل، وان الشركة ممثلة بمجلس ادارتها لديها الكثير من الافكار المطروحة وسيعمل مجلس الادارة على دراستها بجدية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها مما يحقق اهداف الشركة ونظرة مساهميه المستقبلية في المرحلة القادمة وان رغبة مجلس الادارة ايجاد سبل المنفعة للشركة ورفدها بالتدفق النقدي لا يقل عن رغبة اي من مساهميه والذي يمنحها مكانة رائدة، املا ان يشهد العام 2012 تطور وتقدم للشركة.

وانتقل السيد رئيس الجلسة لمناقشة بنود جدول الاعمال المطروح على اجتماع الهيئة العامة وبدا بالبند الاول:

اولا: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة السابقة عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31

قام السيد رئيس الجلسة بقراءة القرارات المتخذة عن اجتماع الهيئة العامة السابقة عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 وتم المصادقة عليها بالإجماع.

ثانيا: الاستماع الى تقرير المحاسب القانوني حول البيانات المالية للشركة كما هي بتاريخ 2011/12/31

قام السيد محمد الكركي مندوب السادة ارنست ويونغ بقراءة تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية للفترة المنتهية كما هي بتاريخ 2011/12/31.

ثالثا: مناقشة تقرير مجلس الادارة والخطة المستقبلية والبيانات المالية للسنة المنتهية في 2011/12/31

قام السيد رئيس الجلسة بفتح باب النقاش لذلك في ظل المعطيات والتوضيحات المقدمة للسادة المساهمين للإجابة على اية اسئلة و/او استفسارات من قبل السادة المساهمين الحضور.

حيث تقدم السيد عميد كنعان بالاسئلة التالية:

- 1- بيان الافكار المطروحة امام مجلس ادارة الشركة للعام 2012 ان امكن ذلك
- 2- بموجب الاتفاقية التي تم توقيعها بين الشركة وشركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية هل تم تحصيل كافة الشيكات
- 3- هل قيام شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية ببيع اسهمها تم عن طريق معلومات داخلية او اطلاعهم على اية خطط ارجوا توضيح ذلك مع العلم انها قامت ببيع بسعر اقل
- 4- في بند ضرائب وغرامات قد تم ذكر مبلغ 159000 دينار ارجوا توضيح بيان ذلك المبلغ

قام السيد رئيس الجلسة بالإجابة عن اسئلة واستفسارات السيد عميد كنعان وأوضح اما بالنسبة للسؤال الاول ان الافكار المطروحة امام مجلس ادارة الشركة هي لإيجاد فرص تشغيلية وتنوع موارد الدخل لتغطية احتياجات الشركة وخلق تدفقات نقدية تعزز مكانة الشركة والحفاظ على مسيرتها بما يخدم الشركة ومساهميها، وحيث ان الشركة لا تمتلك سوى اصول غير تشغيلية وموجوداتها كمبنى الشركة والأراضي وانه اذا ما تم بيعها بدون توفر اية مصادر تشغيلية بديلة للشركة فان ذلك يهدد مكانة الشركة وذلك ما لا نرجوه ونعمل جاهدين على الحفاظ على مكانة الشركة وخاصة انها قد عملت منذ بداية العام 2012 من الانتهاء وحل كثير من الامور كما سبق توضيحها.

ان الفائدة المرجوة من تلك الافكار والتي لا زالت مطروحة وقيد البحث والدراسة هو منفعة الشركة واستمرار مسيرتها للأفضل وهناك اذكر ان اي استثمار و/او بديل و/او فرصة و/او فكرة مطروحة امام مجلس الادارة قبل الخوض فيها لا بد ان يكون لدى الشركة المقومات التي تمكنها من السير قدما لتحقيق الغاية كتوفر النقد المالي وأهمية الفكرة المطروحة، وكما ذكرت سابقا لا بد من دراسة هذه الافكار واتخاذ القرار اللازم بشأنها.

وفي مداخلته للسيد عميد كنعان هل تلك الافكار سيتم عرضها على الهيئة لاتخاذ القرار بشأنها فلووضح السيد رئيس الجلسة انه عند الانتهاء من دراسة تلك الافكار واتخاذ القرار اللازم بشأنها لا مانع من طرح توجه مجلس الادارة على الهيئة العامة وإقراره ان لزم الامر وبجسب التعليمات والقوانين المعمول بها.

اما بالنسبة للسؤال الثاني اجاب السيد رئيس الجلسة ان الاتفاقية التي تم توقيعها بين الشركة وشركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية وبعد محادثات طويلة لتسوية الذمة التي بلغت 982000 دينار تقريبا قد تم تحصيلها بالكامل كما ذكرت سابقا حيث تم تحصيل 312 الف دينار نقدا منها وباقي المبلغ سدد عن طريق اراضي بمشروع النصر / القويسم بموجب الاتفاقية الموقعة بين الشركتين والتعهد العدلي من قبل شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية الذي به ضمان حق الشركة ومساهميها.

اما بالنسبة للسؤال الثالث اجاب السيد رئيس الجلسة ان من المعلوم للجميع انه في ظل الظروف القائمة اؤكد انه لا يوجد اية بيانات داخلية لم تفصح الشركة عنها، اما بما يخص بيع شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية اسهمها وبسعر اقل فأود ان اوضح ان جميع الشركات لها الحق بالشراء والبيع وبالسعر المناسب الذي ترتئيه.

وفي مداخلة للسيد عميد هل اطلعهم كونهم اعضاء في مجلس ادارة الشركة وبيعهم بسعر مخفض هو لقرارات قادمة. فأوضح السيد رئيس الجلسة رغم كونهم اعضاء في مجلس ادارة الشركة إلا ان الافكار لا زالت قيد البحث ولم يتخذ فيها اية قرارات والا لعلم عنها الجميع عن طريق الافصاح، كما اود ان ابين حتى لا تكون هناك اية ملازمات ان معظم استثمارات الشركات غالبا هي اصول جامدة غير تشغيلية وان حاجة الشركات للسيولة النقدية يعطيها الحق بتسليم الاصول و/او الاستثمار بالأسهم في السوق المالي والبيع والشراء بالسعر الذي تراه مناسبة بشكل عام اما بالنسبة لشركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية هو شان يخصها ولا علاقة لشركة داركم بذلك من ناحية البيع و/او الشراء.

وفي مداخلة اعترض من قبل السيد محمد الدحل على استفسار السيد عميد كنعان لماذا قامت شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية ببيع اسهمها بسعر اقل ومنخفض لا يجوز الخوض فيه في اجتماع شركة داركم للاستثمار ولكن ذلك يتم في اجتماع شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية، وأكد السيد يونس القواسمي على اعتراض السيد محمد الدحل بهذا الشأن وأضاف ان ما يخص شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية يطرح في اجتماع الشركة المعنية ويتم الاجابة عنه حينها.

اما بالنسبة للسؤال الرابع وهو بند الضرائب والغرامات والبالغ 159000 دينار فقد اجاب المدير السيد وسيم زعرب بان هذه المبالغ هي كالاتي:

مبلغ 46000 دينار تثبيت وكالة ارض القنيطرة وبانه قد تم خصم هذا المبلغ من رسوم التسجيل لاحقا وانه قد تم استرداده، ومبلغ 75000 دينار رسوم كانت قد دفعت قبل ثلاثة اعوام تم تقييدها حاليا وهي رسوم قرار الهيئة العامة برفع رأسمال الشركة الى 25 مليون دينار وفي استفسار للسيد محمد ابو قليبين عن مبنى الشركة والإجراءات حيث ان مبنى الشركة ذو موقع استراتيجي فلم لا يتم استغلاله بالشكل المناسب وان ايراد الاجارات قليل حوالي 85000 دينار وما سبب ان الشركة تشغل طابقا كاملا رغم قلة الموظفين ولما لا تقوم بتأجيره وارجوا بيان كيف تم تخفيض المصاريف.

اجاب السيد رئيس الجلسة اما بخصوص مبنى الشركة وانه ذو موقع مميز فذلك لا شك فيه واما بالنسبة لما لم يتم بيعه و/او تأجيره فذلك يعود لعدم وجود راغبين بالإيجار و/او عدم وجود راغبين جديين بالشراء، على الرغم من قيام مجلس الادارة باتخاذ القرار بهذا الشأن وتم عرض مبنى الشركة على اكثر من جهة إلا انه لتاريخه ليست سوى نوايا غير جدي من قبل المهتمين و/او المتصلين بخصوص الاستئجار و/او الشراء و/او اية عروض حصلت عليها الشركة، وبالنسبة الى الشركة فهي تشغل نصف الطابق الاخير فقط مع العلم بوجود طابق ونصف الطابق فارغين ايضا، ولا مانع لدى الشركة ان تم تأجيرها كاملة و/او بيعها من الرحيل من مبنى الشركة فنحن كمجلس ادارة الشركة نتطلع دوما لما فيه المصلحة العامة للشركة وللمساهميها.

فأوصى السيد محمد ابو قليبين مطالبا مجلس الادارة جهوده وإيجاد بدائل للنهوض بالشركة. اما بالنسبة لبيان تخفيض المصاريف فقد عملت الشركة بشكل جدي على تخفيض المصاريف وإنهاء بعض الاتفاقيات مع شركات اخرى ولا زالت الشركة تتابع ذلك الامر بشكل جدي لتخفيض كافة المصاريف كما سبق ذكره وانه خلال الاعوام 2010-2011 تم تخفيض المصاريف وخصوصا بند الرواتب من 388 الف دينار الى 148 الف دينار، حيث قام ايضا السيد وسيم زعرب مدير عام الشركة بتقييد وتخفيض جزء من رواتبه خلال العام 2011.

وفي مداخلة للسيد رمزي الصلاحات ان راتب المدير العام السنوي 126000 دينار فلم لا يتم اعادة النظر في راتب المدير العام في ظل الطرح القائم.

اجاب السيد رئيس الجلسة ان السيد وسيم زعرب مدير عام الشركة وبمبادرة شخصية منه قام باقطاع وتخفيض جزء من رواتبه خلال العام 2011.

وبين السيد وسيم زعرب المدير العام ان جهود الشركة الجوهرية وعملها على تخفيض المصاريف ما بين عامي 2011-2012 من حيث عدد الموظفين ورواتبهم حيث اوضح ان عدد الموظفين في الشركة قد انخفض من 28 موظفا الى 8 موظفين فقط عاملين حاليا بالشركة، ومن ناحية اخرى انه لم يتم زيادة الموظفين العاملين في الشركة ومنهم من تجاوز الخمس سنوات للظروف التي مرت بها الشركة غير ان الزيادة السنوية حق من حقوق الموظفين ايضا.

مفت 5507555 (6) 962+ فاكس 5670964 (6) 962+ ص.ب 930419 عمان 11193 الاردن www.darkom.jo
٢٠١٢
دائرة مراقبة الشركات
مفت ٥٥٠٧٥٥٥ (٦) ٩٦٢+ فاكس ٥٦٧٠٩٦٤ (٦) ٩٦٢+ ص.ب ٩٣٠٤١٩ عمان ١١١٩٣ الاردن www.darkom.jo

وفي ظل تلك الحقائق من شح السيولة في الشركة وعدم وجود إيرادات ومصادر دخل للشركة وباطلاعي على ما سبق ذكره قمت شخصيا كمدير عام للشركة بالتنازل عن 50% من راتبي لشهرين تقريبا و 100% عن راتب شهر كامل وتم تقييد ذلك محاسبيا وأصوليا في بيانات الشركة، إلا ان عكس هذا الامر يظهر في بند الإيرادات للشركة وليس في بند المصاريف، وبين المدير العام بان آخر راتب قد استلمه كان في نهاية العام 2010 حيث لم تصرف له ولتاريخه اية رواتب بعد هذا التاريخ.

وفي مداخلة للسيد يونس القواسمي طالب بضبط المصاريف ما امكن شاكرا جهود مجلس الادارة وإدارة الشركة على ما قاموا به من جهود لضبط المصاريف وتخفيضها خلال فترة عملهم.

وفي استفسار للسيد رائد جودت لوحظ ان خسائر السنتين متقارب بالرغم من كل ما سبق ذكره من ضبط للمصاريف وتخفيضها وغيرها ارجوا بيان ذلك.

اجاب السيد رئيس الجلسة ان الخسائر وتقاربها بين السنتين يعود الى ما قد تم توضيحه سابقا وهي كالتالي:

اولا: مخصص اسناد قرض عرب كورب والبالغ 750,000 دينار قد تم اخذ مخصص بها بالكامل للشركة.

وبين السيد المدير العام ان قرار الاستثمار في اسناد قرض عرب كورب قد تم منذ 4 سنوات بقرار مجلس الادارة السابق حين كانت شركة داركم لتأمين القروض السكنية وان الوضع كان جيدا وتم ايراد الفوائد المقررة عن الاسناد للشركة في مواعيدها، الا انه وبسبب تعثر شركة عرب كورب عن تسديد المستحقات والالتزامات تم اخذ مخصص بالكامل للشركة وتم حفظ حقوق الشركة حيث وللشفافية وليلعلم الجميع انه قد تم تمديد اسناد القرض بموجب ضمانات اضافية وبسبب التعثر وعدم الالتزام لشركة عرب كورب فقد قام امين الاصدار بنك الاسكان للتجارة والتمويل برفع دعوى ضد شركة عرب كورب ضماناتنا لحقوق ملكي الاسناد.

وأضاف السيد يونس القواسمي ان اسناد قرض عرب كورب حين تم الاستثمار به انه ولا زال لغاية الان لا يعتبر خسارة للشركة وانه تم استيفاء جزء من دفعات الاسناد وتحقيق ارباح قبل فترة التعثر وان الاسناد الان عليه ضمانات عقارية فاؤكد بان اسناد قرض عرب كورب لا يعتبر خسارة كاملة للشركة.

وفي استفسار للسيد عميد كنعان حول الضمانات المقدمة رغم تعثر شركة عرب كورب.

اجاب السيد المدير العام انه نتيجة لتعثر شركة عرب كورب تم عقد اجتماع لمالكي الاسناد وعليه قرر مالكي الاسناد تمديد فترة الاسناد شريطة ان يتم رهن عقارات مقابل الاسناد وتباينت نسب التقييم ما بين 30%-60% من قيمة الاسناد.

وأضاف السيد يونس القواسمي ان الاستثمار في اسناد قرض عرب كورب تم عندما كانت الشركة تعمل في مجال الرهن العقاري وقتها وحين تم انتهاء الشركة للعمل في مجال الرهن العقاري حاولت الشركة بيع الاسناد ولكن لم تتمكن ولم يتم حينها خلال تلك الفترة مؤكدا ان استثمار اسناد قرض عرب كورب لا يعتبر خسارة.

ثانيا: اراضي الشركة وهي ايضا من الموجودات الثابتة للشركة ويعمل مجلس الادارة على تسهيل اصولها من خلال عرضها للبيع في ظل الركود القائم والمحاولات جادة بهذا الشأن وان الاراضي بقيمتها العادلة هي ارباح للشركة، حيث ان الشركة تملك تلك الاراضي بأسعار منافسة جدا.

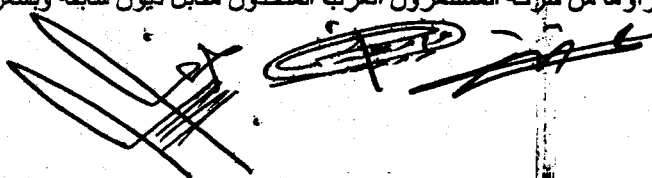
بين السيد المدير العام ان الشركة بموجوداتها وأصولها الثابتة المبينة في وضع جيد ولكن الركود الذي يحيط بعملية البيع هو من الاسباب التي تعمل الشركة جاهدة لإيجاد البديل له وان اصول الشركة من الاراضي والتي حصلت عليها بسبب الذمم التي ترتبت على الشركات وبأسعار منافسة بذلك تضمن الشركة حقها وعدم خسارتها على المدى البعيد ان تم بيعها، وان الشركة تتابع عرض تلك الاراضي لبيعها عبر عدة مكاتب و/او اشخاص مهتمين.

وأضاف السيد يونس القواسمي ان ارض القنيطرة والتي يبلغ مساحتها حوالي 500 ديم والتي تقع بالقرب من مشروع المشتى ومزودة بكامل الخدمات فان القيمة العادلة للأراضي اعلى من القيمة الموجودة.

وفي مداخلة للسيد عميد كنعان ارجوا بيان الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الموجودة المذكورة وبيان السعر ان امكن.

بين السيد المدير العام بأنه لا يوجد لديه تخمينات جديدة للأرض مدار البحث ولكن تم تخمينها سابقا بأرقام فاقت القيمة الدفترية للشركة ووصلت الى حدود 12 دينار للمتر الواحد وكما سبق وتم ذكره بأننا نعمل على افراز الارض مما سيزيد من قيمتها حتما وسيتم تقييم الارض بعد الانتهاء من الفرز ومن الطبيعي سيكون السعر مختلف ولا يمكن ان احدد سعر المتر في الوقت الراهن مع العلم بان بعض الشركاء بالارض قد حددوا سعر 15 دينار كحد ادنى لأرضهم.

وأضاف السيد يونس القواسمي ان ارض القنيطرة قد تم شراؤها من شركة المستثمرون العرب المتحدون مقابل ديون سابقة وبسعر مناسب جدا عندما تقدم مجلس الادارة بشراء الشركة في العام 2009



ثالثاً: مبنى الشركة وهي من اصول الشركة الثابتة والذي نعمل بجهد لبيعها و/او تأجيرها كما ذكرت سابقاً وجميع تلك الموجودات الثابتة للشركة هي رافد حقيقي للربح في مجملها ولا تعتبر خسارة، ونأمل في المستقبل القريب ان تتمكن من تسهيل تلك الاصول لتتويع غايات استثمار الشركة ومصادر دخلها وذلك من اولويتنا خلال العام الحالي 2012.

بين السيد المدير العام ان الشركة تعمل جاهدة على بيع و/او تأجير مبنى الشركة وانها قد قامت بعرضه على اكثر من مكتب عقاري وضمن قرار مجلس الادارة ببيع مبنى الشركة بمبلغ لا يقل عن 2 مليون دينار اردني إلا انه لغاية الان لم يردنا اي عرض و/او مشتري جاد بهذا الشأن.

وأضاف السيد يونس القواسمي يمكن بيع مبنى الشركة وتسهيل اصولها واستغلال مخصص البيع في الاستثمار واخذ قرار هيئة عامة ببيع مبنى الشركة وتحديد السعر ان امكن.

اجاب السيد رئيس الجلسة ان مبنى الشركة قد اتخذ به قرار من قبل مجلس ادارة الشركة ببيعه بمبلغ لا يقل عن 2 مليون دينار ولأن لم يتم بيعها للأسباب التي ذكرت خلال النقاش، وانه لا مانع من اخذ قرار الهيئة العامة ببيع العمارة وتحديد السعر.

فلو صى السيد يونس القواسمي ان يقوم مجلس الادارة بتقييم العمارة عن طريق مخمين معتمدين لدى بنوك اردنية ودراسة وضع مبنى الشركة وبيعها بمعدل السعر الوارد في التقييم من قبل المخمين المعتمدين.

فاوصت الهيئة العامة بالإجماع ان يقوم مجلس الادارة بتقييم العمارة عن طريق مخمين معتمدين لدى بنوك اردنية ودراسة وضع مبنى الشركة وإمكانية بيعها.

وفي استفسار للسيد رمزي الصلاحيات ان اصول الشركة كلها اصولاً موجودة ثابتة ارجوا توضيح الخطة المستقبلية المطروحة امام مجلس الادارة خلال العام 2012 وطرق الحل المقدمة لتقليل الخسائر و/او الانتهاء منها بمجمل ما قد تم طرحه.

اجاب السيد رئيس الجلسة ان كل ما ذكر من امور امام الهيئة العامة هي ضمن خطة مجلس الادارة المستقبلية وان جميع الافكار المطروحة و/او البدائل والمقترحات والتوصيات ومواضيع النقاش بنودها ونقاطها هي من ضمن خطة مجلس الادارة المستقبلية والتي سيتم العمل بها ودراستها وبحثها بكافة الطرق واطر التعاون المتوفرة بما يضمن حق الشركة ومساهميها، وان من ضمن الافكار دمج الشركة مع شركة اخرى املا في خلق كيان جديد قادر على خلق تدفقات نقدية.

وفي مداخلة للسيد يونس القواسمي في ظل الظروف الراهنة والأوضاع اجمالاً هل هناك خطط و/او مخططات و/او بدائل لمجلس الادارة عن ما هو مطروح من بيع موجودات الشركة وتسهيل اصولها، وبما ان فكرة الدمج مطروحة فما سبب التأخير ارجوا ايضاح ذلك.

اجاب السيد رئيس الجلسة ان البدائل المتوفرة هي افكار عدة امام مجلس الادارة ومنها الان فكرة الدمج وجميع تلك الافكار لم تتم دراستها ولتتمكن الشركة من الدخول في اي منها لا بد ان تكون في وضع يسمح لها بذلك وذلك بتوفير السيولة النقدية اللازمة كما تعلمون.

اما بالنسبة عن سبب التأخير فذلك منوط بعمل مجلس الادارة الذي عمل جاهداً خلال العام 2011 منذ توليه العمل بالشركة في شهر ابريل من العام 2011 بالوقوف على كافة المشاكل العالقة بالشركة وتحصيل الديون والمحافظة على تثبيت الوكالات للأراضي، وقد استطاع مجلس الادارة حل تلك المشاكل خلال 2012 بتحصيل النعم واستغلال ما تم تحصيله بنقل وتسجيل اراضي الشركة باسم الشركة التابعة والمملوكة لها شركة "المساندة العقارية" وبذلك استطاعت ان تحافظ على موجوداتها وتسديد جزء من التزاماتها نحو الهيئات والشركات ودفع الرواتب والفواتير وكل ما يستحق عليها.

سيقوم المجلس بدراسة جميع الافكار والبدائل بالسرعة الممكنة واتخاذ القرار المناسب واتوقع ان يكون ذلك خلال شهر ايار القادم وفي حال تمت دراسة موضوع الدمج او اية مواضيع اخرى تؤثر على الشركة ومساهميها فانه سيتم الافصاح الفوري عنها و/او عن اية بدائل اخرى او قرارات رئيسية ضمن التعليمات والقوانين المعمول بها.

وتم بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الادارة والخطة المستقبلية والبيانات المالية للسنة المنتهية في 2011/12/31.

رابعاً: انتخاب المحاسب القانوني للشركة للسنة المالية الجديدة وتحديد تعالیه او تفويض مجلس الادارة بتحديد تعالیه

تم فتح باب الترشيح لانتخاب مدققي حسابات الشركة للعام 2012 وتم ترشيح السادة ارنست ويونغ كمدققي حسابات مستقلين للعام 2012 وحيث لم يتم ترشيح غيرهم فقد اعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات فوزهم بالتزكية، وقد فوضت الهيئة العامة بالإجماع مجلس ادارة الشركة بتحديد تعاليمهم.

مكتب 5507555 (6) 962 + ص.ب. 930419 عمان 11193 الاردن www.darkom.jo

مؤسسة داركم للاستثمار
مؤسسة طبق الأصول
دائرة مراقبة الأصول
٢٠١٢

خامسا: ابراء ذمة مجلس الادارة عن الفترة المنتهية في 2011/12/31

تم بالإجماع ابراء ذمة مجلس الادارة عن الفترة المنتهية في 2011/12/31 حسب الققون.

سادسا: اية امور اخرى

حيث لم يكن هناك اية امور اخرى للنقاش تقدم السادة المساهمين بالشكر لإدارة الشركة على جهودهم وسعة صدرهم، كما وتقدم رئيس مجلس الادارة السيد كفاح احمد المحارمه بالشكر الجزيل لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد غسان ضميره ومندوب السادة ارنت ويونغ السيد محمد الكركي لحضورهم الاجتماع كما شكر السادة المساهمين حضورهم مثمنا مواضيع النقاش والطرح وحرصهم على مصلحة الشركة

وأعلن اختتام جلسة الهيئة العامة العادية السادسة لشركة داركم للاستثمار م.ع.م في تمام الساعة الرابعة والنصف عصر نفس اليوم

رئيس الجلسة

كفاح المحارمه

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

غسان ضميره

كاتب الجلسة

عمر سالم

